سببها الرئيسي والوحيد . « صحيح ان العبء الامني الكبير الذي تتحمله اسرائيل منذ حرب تشرين ، وانعكاسات الانكماش الاقتصادي والتضخم المالي في العالم على الصادرات والواردات الاسرائيلية ، هما بدون شك عاملان اساسيان في الازمة التي يمر بها الان الاقتصاد الاسرائيلي ، الا ان جذور الازمة تعود الى ادمان الاسرائيلي على كثرة الاستهلاك ، وخاصة السلع المستوردة » (الياهو سلفط ـ هآرتس ، ٣/١٠/٧٥) . ويرى الخبراء ان هناك اسبابا حقيقية اخرى وراء هذه الازمة أولها ان الاسرائيلي لا يعمل بما فيه الكفاية ، وحقيقة هي ان معدل ساعات عمله هي اقل مما هي عليه في دول صناعية اخرى . والبضائع والخدمات التي يستهلكها تزيد كثيرا عن تلك التي ينتجها . ثانيا ، البيروقراطية الشديدة، وعلى هذا الاساس اصبح مقبولا الادعاء بأن العاملين في الخدمات يتجاوز عددهم في فروع الانتاج . ثالثا ، عدم ثبات قيمة الليرة . رابعا ، ان جهاز اعتماد الميزانيات لا يعمل بشكل صحيح . وقد صادقت لجنة بن شاحار ، التي قدمت مشروعا خلال السنة الماضية بشأن اصلاح نظام الضرائب المباشرة في اسرائيل ، في توصياتها على ان حسابات الدخل القومي التي يعتمد عليها اثناء تعيين الميزانية العامة غير دقيقة . فالوزارات الحكومية ، والسلطات المحلية والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية ، طورت اساليب معقدة لتجاوز ميزانياتها المعتمدة . خامسا ، ان عبارة « ميزانية مغلقة » قد اختفت من القاموس في اسرائيل . فالمؤسسات المحلية مقتنعة بأن السلطات البلدية ، ستغطي النقص في ميزانياتها ، كذلك باتت تدرك بعض المؤسسات الصناعية ان التهديد بأقالة بعض عمالها يؤدي الى تدفق الاموال لسد خسائرها او عجزها . « وقد تعودت البلديات على ان تقوم وزارة المالية دائما بتغطية العجز داخلها ، وحكومة اسرائيل باتت مقتنعة من ان حكومة الولايات المتحدة تنقذ دائما الوضع في اللحظة الاخيرة » (المصدر نفسه) .

العلاج ...

يقترح الخبراء الاقتصاديون اساليب عديدة لعلاج ازمات الاقتصاد الاسرائيلي . وقد اطلق معظمهم خلال السنة الماضية فكرة اعلان حالة الطوارىء الاقتصادية كحل للخروج من الازمة . وهناك اوساط عديدة في اسرائيل تؤيد هذه الفكرة ، وتعمل الان وزارة المالية ، كما اشرنا الى اعداد خطة طوارىء حقيقية لهذه السنة ، ويرى البعض ان « اسرائيل تواجه امكانيتين : الاولى ـ اتفاق سلام مع الدول العربية . والثانية ـ اتباع حكم طوارىء اقتصادي . وعليها ان تختار بينهما اذا كانت راغبة في البقاء . وكل حل وسط ـ اي ابقاء الوضع على ما هو عليه ـ سيؤدي الى انهيار كامل ، خلال وقت اسرع مما يتوقعه العدو . وبما ان اتفاق سلام شامل لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور ، فأن الامكانية الثانية ، هي اكثر ملاءمة » (اهرون ميغر ـ دافار ٢٤ / ١٠ / ٧٥) .

ويرى اخرون انه بامكان حل مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي عن طريق زيادة التصدير ، وهو الرأي السائد في وزارة المالية . « وفي هذا المجال لا زلنا نتخبط في مكاننا . لقد زاد قطاع الزراعة من صادراته ، الا ان منتجاته هي مركب صغير في صادراتنا ، و ينبغي زيادة الصادرات في المجال الصناعي والخبرة العلمية . ان دولا كثيرة قد قللت من صادراتها ، وهكذا فعلت اسرائيل ايضا ، واليوم اصبح بيع صادراتنا في الخارج امرا في غاية الصعوبة . والمصدرون بحاجة الى حافز اضافي من اجل زيادة صادراتهم . والاداة التي تملكها الدولة في هذا المجال هي الحافز الذي تمنحه للدولار . وعلى هذا الاساس يحدث في كل مرة تخفيض في قيمة الليرة ، سواء كان صغيرا ام كبيرا . ان التخفيض مهما كان اعتباطيا ليس الا عملا من جانب الدولة من اجل ملاءمة قيمة الليرة لما يحدث في السوق العالمية . ومع دخولنا الى السوق الاوروبية المشتركة اصبحنا جزءا من اقتصاد اكبر » (عضو الكنيست دافيد كورن ـ معاريف ، ٢٧ / ١٠ / ٧٥) . وعلى هذا الاساس يقترح الكاتب تحسين ظروف عمل عمال الصناعة في اسرائيل « لانه عمليا يعيش المجتمع كله على حساب « المنتجين من اجل الصادرات » والذين ينتجون المنتوجات